

وزارة الداخلية

قرار رقم ١٠٣٦٤ لسنة ٢٠٠٦

بشأن تعديل الجدول المرفق بقرار وزير الداخلية

رقم ١٨٧٢٢ لسنة ٢٠٠٤ الصادر بتحديد المواد المعتمدة من المفرقات

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قانون العقوبات ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٨٧٢٢ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وبناءً على ما سبق وأن ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يُضاف للمواد الكيميائية التي تعتبر في حكم المفرقات الواردة بالقسم الثاني بالبنود من رقم (٧٨) إلى رقم (٨٢) من الجدول المرفق بقرار وزير الداخلية رقم ١٨٧٢٢ لسنة ٢٠٠٤ ، النص التالي :

« ولا يعتبر في حكم مواد المفرقات السابق ذكرها ، المخلوطات التي تحتوى على مادة من تلك المواد إذا ثبت من تحليل أى مخلوط منها بمعرفة الجهات الفنية المختصة (مصلحة الكيمياء ، أو مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية "المعمل الجنائي") صعوبة فصل أى من تلك المواد ، لإمكان استخدامها فى أغراض تضر بالأمن العام ، أو الصحة العامة ، أو السكينة العامة » .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠٠٦/٨/١٧

وزير الداخلية

حبيب العادلى